مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد: 23 العدد: 01 السنة: 2023 ص ص: 435–449

واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000– 2020 – دراسة تحليلية –

Analysis of the reality of foreign direct investment climate in Algeria during the period 2000-2020 - an analytical study-

مراد مختاري *، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، mourad.mokhtari@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2023/02/14	تاريخ القبول: 2023/06/16	تاريخ النشر: 2023/06/19	المؤلف المرسل: مراد مختاري

الملخص:

تعد الجزائر من الدول التي دفعتها الظروف الاقتصادية الصعبة إلى البحث عن مصادر إضافية مكملة للمصادر المحلية وعملت على اتخاذ إجراءات تحفيزية للمستثمرين الأجانب بهدف إقناع الشركات الأجنبية بجدوى الاستثمار فيها، ويعود سبب فشلها في استقطاب مبالغ كافية من هذه الاستثمارات بسبب العوائق التي تميز مناخ الاستثمار وتعرقل إقامة المشاريع الاستثمارية بها وتحرمها من الاستفادة من قدرات الشركات الأجنبية في جلب رؤوس الأموال وتوفير فرص عمل إضافية وتحسين وضع ميزان المدفوعات وبالتالي تدعيم الوضع التنموي بها، إضافة إلى انعكاسات فيروس كورونا كوفيد–19– وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية، المشاريع الاستثمارية، ريادة الأعمال، مناخ الاستثمار.

Abstract:

Algeria is one of the countries pushed by the difficult economic conditions to search for additional sources complementary to the local ones and has worked to take incentive measures for foreign investors with the aim of convincing foreign companies of the feasibility of investing in them. Investment projects in it and depriving it of benefiting from the capabilities of foreign companies to bring capital, provide additional job opportunities, improve the balance of payments situation and thus strengthen the development situation in it, in addition to the repercussions of the emerging Corona virus (Covid-19) and the repercussions of the Russian-Ukrainian war on the global economy in general and on the Algerian economy In particular.

Keywords: foreign investments, investment projects, entrepreneurship, investment climate.

* المؤلف المرسل: مراد مختاري

1. مقدمة:

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انتقال التكنولوجيا والمهارات الإنتاجية إلى كافة دول العالم كأحد أهم الوسائل المستعملة كما يسمح بتدنيه التكاليف الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات المصنعة في الدول المستضيفة، لكن بيئة الدول النامية تتميز بالمناخ الاستثماري غير المناسب، والبنية الاقتصادية والسياسية الهشة وغير المستقرة ومن اجل تصحيح هذه الوضعية عملت الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادها محاولة منها التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد حتى تتمكن من الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية الشاملة.

حيث عملة الدول العربية على تعديل وتصحيح وتكييف اقتصادها عن طريق إعادة هيكلة منظوماتها القانونية والمؤسساتية المسيرة من اجل توفير المناخ والظروف المناسبين لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وباعتبار الجزائر إحدى الدول العربية التي انتهجت النظام الاشتراكي في تسيير اقتصادها، وبسبب تفاقم ظاهرة البيروقراطية والرشوة وفساد النظام الإداري وعدم كفاءة المسيرين، كل هذه الأسباب أدت إلى تفاقم أزمة المديونية وتدهور مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية، التي انعكست سلبا بدورها على البرامج الاستثمارية خاصة في نهاية الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكانت الجزائر مجبرة على القيام بإصلاحات عميقة وتحولات جذرية في مسارها الاقتصادي والسياسي، فعملت على إعادة هيكلة بنيتها الاقتصادية وفق ما يتطلبه النظام العالمي الجديد من اجل توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.1. طرح الإشكالية:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر من اجل تحسين مناخ سهولة الأعمال وتعظيم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

من خلال الإشكالية الرئيسية تظهر الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما هي محددات اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي ؟

- إلى أي مدى استطاعت الجزائر زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية بعد تبنيها مجموعة من الإصلاحات ؟ وما هو تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد- 19- على حجم هذه التدفقات؟

-هل يعتبر مناخ سهولة الأعمال في الجزائر مشجعا للمستثمرين الأجانب ؟

3.1. الفرضيات:

للإجابة على الإشكاليات نطرح الفرضيات التالية:

- يتوقف قرار الاستثمار الأجنبي على جملة من المحددات القانونية، السياسية والاقتصادية.
- عدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية خاصة في القطاع المالي والخصخصة، أدى إلى قلة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، كما ساهمت جائحة كورونا كوفيد- 19- في تقليل حجمها.
- يمثل مناخ الاستثمار بالجزائر عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4.1. أهمية الدراسة:

يكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والسياسية، وباعتبار أن الجزائر قامت وتقوم بإصلاحات في جميع المجالات من أجل الانفتاح والدخول في النظام العالمي الجديد، وجلب أكبر تدفق ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنظر أيضا في مدى قدرة الجزائر على التأقلم مع التيار العالمي الجديد، ومدى نجاحها أيضا في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التطورات الراهنة، كما تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على معرفة الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى تغيير النظام الاقتصادي والسياسي، والدخول في إصلاحات عميقة وتحولات جذرية مغايرة تماما للنظام الاقتصادي والسياسي السابق، ومدى تحقيق هذه الإصلاحات للنتائج المسطرة خصوصا على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

6.1. منهجية الدراسة:

لدراسة موضوعنا بطريقة جيدة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهر ثم تحليلها، كما استعملنا منهج دراسة حالة. وكان ذلك من خلال تحليل الدراسة لحالة الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

7.1. خطة الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاث أقسام وهي القسم الأول مدخل لدراسة الاستثمار الأجنبي، القسم الثاني محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما القسم الثالث فتحت عنوان تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي بالجزائر.

2. مدخل لدراسة الاستثمار الأجنبي:

الاستثمار ظاهرة اقتصادية تعدد تعريفه وذلك تبعا لتعدد الاقتصاديين والمدارس المختلفة المتعاقبة على سواء، الذين ساهموا في وضعها وتحديد مفهومها.

1.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي:

الاستثمار الأجنبي هو كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة من أجل تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية وسواء لأجل محدد أو غير محدد، وقد يكون هذا الاستثمار بشكل مباشر سواء كان ملكا للدولة واحدة أو عدة دول، أو شركة واحدة أو عدة شركات.(النجار، 1995، صفحة 238).

1.1.2 التعريف الاقتصادي: يعرف الاستثمار من هذه الناحية على أنه مباراة عن الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها، وذلك بإنفاقها في شراء الآلات والمعدات، وزيادة المخزون، وزيادة العمالة، بهدف الحصول على الإيرادات التي تمكنها من تحقيق أرباح مستقبلية لتكوين رأس المال الحقيقي الذي يساهم في زيادة الدخل والناتج القومي.(بهلول، 1993، صفحة 16)

2.1.2 التعريف المالي: هو التوظيف المالي في الأوراق المالية المختلفة والهدف منه الحصول على فوائد من خلال المضاربة العقارية أو المضاربة على معدلات الصرف واستثمار المحفظة.

مما سبق نستخلص أن الاستثمار هو توظيف الأموال بهدف تحقيق العائد أو الربح.(عبد المطلب، 2003، الصفحات 350-351)

2.2 أشكال الاستثمار الأجنبي:

تصنف أشكال الاستثمارات الأجنبية بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل، ويمكن تقسيمها إلى قسمين هما الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

والفرق بينهما يتعلق بمدى السيطرة على السلطة الاقتصادية والإدارية في المشروع من جهة وطريقة ونوعية تخصيص الأموال الاستثمارية من جهة أخرى.

1.2.2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يسمى بالتوظيف المنقول ويتضمن التوظيف المحقق عن طريق السندات والأسهم التي تنمو في المؤسسات القائمة خارج البلد الذي يقيم فيه المستقر فيمكن كما يلي:

– هو كل استثمار في الأصول والأوراق أو أسواق المال فهو يمثل شكل من أشكال تصدير رأس المال المستثمر في ظل هذا الاستثمار لا يكون مالكا لجزء أو كل المشروع، كما أنه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه.(أبو قحف، 2000، صفحة 306)

والهدف من هذا التوظيف هو الحصول على عائد مالي ولا يحاول المستثمر من خلال التوظيف التأثير في السياسة الاقتصادية في المشروع أو التحكم في الإدارة.

2.2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة رءوس الأموال الدولية، بمعنى تحويل رؤوس أموال من دولة إلى أخرى، وقد تعددت مفاهيم واختلفت بين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية.

تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، " و هو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.(قدي، 2003، صفحة 251)

إن هذا النوع من الاستثمار لا يعد مجرد تصدير لرأس المال في صورته فقط، وإنما يشمل إنشاء المشروعات ونقل الخبرات التكنولوجيا وتأهيل العنصر البشري مع ضمان حق ملكية للمشروعات في القيام في البلد المضيف وحق الرقابة والإشراف عليها.(ميدون، 2020، صفحة 38)

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكية المطلقة لمشروع الاستثمار و فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.(أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، 1998، صفحة 10)

يقصد بالاستثمار المباشر السماح للمستثمرين خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشاريع المختلفة.(النجار، 1995، صفحة 24)

كما يقصد به نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به المستثمر غير المقيم (لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه) في البلد المضيف، قصد المشاركة الفعلية والاستقلال بالإدارة والقرار، وبأخذ هذا الاستثمار عدة أشكال حسب قوانين البلد المضيف كأن يقوم المستثمر الأجنبي بـ:

– تملك كامل الحصص رأس المال أو أغلبها في شركة قائمة في البلد المضيف.

– تأسيس شركة مملوكة بالكامل في البلد المضيف تقوم باستثمار أو تنفيذ مشروع معين.

– تأسيس شركة مشتركة مع مستمر وطني في البلد المضيف.

الاستثمارات المباشرة تتم في شكل شركات أو مشاريع تؤسس في البلدان المضيفة للاستثمارات بناء على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو بموجب القوانين المحلية للبلد المضيف للاستثمارات الخارجية وتكون هذه الشركات في شكل شركات المساهمة، أو غيرها من أشكال الشركات، وتمارس مهامها في البلد المضيف، وتأخذ بقوانين ونظام تلك البلدان.

3. محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي مجموعة من المحددات والمعوقات نذكرها كما يلي:

1.3. محددات الاستثمار الأجنبي

إن المؤسسات المصدِّرة التي لا تستطيع التحكم في مجموعة مصالحها الخارجية يدفعها ذلك إلى الجزم بأن أفضل وسيلة للتحكم في نشاطاها ومصالحها هي التوجه إلى مكان الإنتاج.(النجار، 1995، صفحة 21)

– يتجه المستثمر للاستثمار في الدولة المضيفة–إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منهم الاستثمار في الداخل أي البلد المستثمر.

– يتجه المستثمر الأجنبي لصناعات التصدير في حالة تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة، كلما زادت التنافسية في السوق العالمي في حالة انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية والسيطرة على التكنولوجيات الجديدة.

– تتجه الاستثمارات الأجنبية للدول المضيفة تجنبا لمشاكل البيئة والضرائب والمنافسة في الدول المتقدمة.

– تبحث الشركة الأجنبية في الدول المضيفة على ميزان المقارنة، فتقوم بإنشاء فروع خاصة بتركيب (أين تكون اليد العاملة غير ماهرة ورخيصة)، وإذا كانت هذه الشركة مبدئيا تصدر للبلد المستوطن فيها، فالاستثمار الأجنبي يصبح إحلال لتدفق البضائع.

– بالإضافة إلى محددات أخرى لدخول الأجنبي، تصنف حسب البلد المضيف والأصلي، وعليه يجب أن تؤدى مرحلة التفاوض بين البلدين إلى نجاح المشروع الاستثماري وتحقيق المصالح المشتركة وذلك اعتمادا على ثقافة استثمارية دولية، ومن هذه المحددات:

– أن يكون الاستثمار الأجنبي مدعما للإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، وليس مجرد الحاجة للاقتراض قصد إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات، وعلى الدول المضيفة بين الاستراتيجيات المختلفة للتصنيع والفرصة للمستثمر.

– على البلد المضيف أن يبرمج المناخ والفرص المنافسة لتطبيق التكنولوجيا الجديدة، لذلك غالبا ما تلجأ الشركات الأجنبية إلى منح التراخيص لتطبيق وتشغيل تلك التكنولوجيا.

2.3. معوقات الاستثمار الأجنبي:

رغم المحاولات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم التحفيزات والتسهيلات والامتيازات التي تقدمها، إلا أنه هناك معوقات لا يمكن التخلص منها، تقف سدا منيعا أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها بكل سهولة ومن بين أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:

- ✓ غياب البيئة الاستثمارية المناسبة، كعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، الذي يشكل سببا هاما من أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون عامل طرد لرؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب وحتى المحليين.
- ✓ غياب التشريعات الحديثة الواضحة المعالم، والنصوص التي تحكم العملية الاستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية.
- ✓ عدم استقرار سعر الصرف والمخاطر التي تنجر من تقلباته.
- ✓ ضعف البنية الأساسية وعدم الاهتمام بها، وضعف الخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين إقامتهم إلى جانب استثماراتهم.
- ✓ نقص قوانين تشجيع الاستثمار.
- ✓ التعقيدات البيروقراطية، وغياب المعلومات، وعدم وضوح السياسة الاقتصادية.
- ✓ غياب الكفاءات الإدارية والفنية، وضعف الاستثمار في مجال التدريب والتنمية البشرية.
- ✓ التدخل الحكومي في المشروعات الاستثمارية.
- ✓ سياسة التمييز المعتمدة من طرف الحكومات بين الاستثمار المحلي والأجنبي.
- ✓ ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
- ✓ عدم توفر النقد الأجنبي لدى الدول المضيفة أحيانا.
- ✓ صعوبة التنقل وتأثيرات الدخول والخروج من الأسواق.
- ✓ صعوبة تحقيق عائد مرتفع وعدم اتساع السوق المحلي.

- ✓ الفساد الإداري وصعوبة المنافسة، بسبب الدعم المقدم من طرف الحكومات خاصة على أسعار السلع الضرورية.
- ✓ غياب فرص الاستثمار الجيدة.
- ✓ التغيير وعدم استقرار التشريعات.
- ✓ خطورة إتباع سياسة التأميم وما ينجر عنها من مخاطر تعود على المستثمر الأجنبي.
- ✓ ضعف الخدمات الملحقة بالعمالية الإنتاجية، كالنقل والتوزيع ولكهرباء والغاز والمياه والخدمات المالية.(صقر، 2003، صفحة 51)

4. تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي بالجزائر

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر مرحلتين تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة التسعينات التي كانت بأحجام ضئيلة نتيجة الأوضاع الأمنية خلال تلك الفترة، بعدها جاءت مرحلة الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير عملية التجارة الخارجية مما ساهم في تحسين وضعية الاقتصاد واستعادت توازناته ابتداء من سنة 2000.

1.4. تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر كما هو موضح في الجدول أدناه حجم الأرصدة النقدية الخاصة بالاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الجدول رقم(01): أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال **2000–2020**الوحدة مليون دولار

السنوات	التدفقات الواردة إلى الجزائر	قيمة التغير	نسبة التغير
2000	280.1	-11.5	-4%
2001	1 113.11	833.01	297%
2002	1 064.96	-48.15	-4%
2003	637.85	-427.11	-40%
2004	884.75	246.9	39%
2005	1 145.62	260.87	29%
2006	1 888.46	742.84	65%
2007	1 743.63	-144.83	-8%
2008	2 632.05	888.42	51%
2009	2 754.12	122.07	5%
2010	2 301.23	-452.89	-16%
2011	2 580.63	279.4	12%
2012	1 499.45	-1 081.18	-42%
2013	1 696.87	197.42	13%
2014	1 506.73	-190.13	-11%
2015	-584.54	-2 091.27	-139%
2016	1 636.30	2 220.84	-380%
2017	1 232.34	-403.96	-25%
2018	1 466.08	233.74	19%
2019	1 381.81	-84.27	-6%
2020	1 125.41	-256.4	-19%
المجموع	**29 986.96**		

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد،

https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

يظهر الجدول أعلاه أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ منذ سنة 1999 إلى غاية 2020 مبلغ 29.986 مليار دولار، حيث انتقل من 280 مليون دولار عام 2000 إلى 1.113 مليار دولار عام 2001 بزيادة قاربت 300% ساهمت فيه بشكل خاص بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة مركب الحجار لصالح شركة إسبات *ESPAT* الهندية، ليتأرجح بعد ذلك بين الزيادة والنقصان ويبلغ أقصاه في سنة 2009 بحجم تدفقات قدرت بـ2.754 مليار دولار وبشكل مخالف للتوقعات بعد أزمة مالية حادة عصفت بالاقتصاد العالمي. وقد فسر ذلك بزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال *Total* وبارتاكس *Partex* الفرنسيتين. يضاف إلى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها، وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية ورفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية.(بلخباط، 2015، صفحة 151)

بعد ذلك نزلت هذه التدفقات حتى بلغت أدنى مستوى لها سنة 2015 فقد بلغت (– 584) مليون دولار ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول الأمر الذي أثر على الاقتصاد الجزائري. بداية من سنة 2016 رجعت التدفقات الاستثمارية لتفوق 1.636 مليار دولار بسبب إصدار قانون الاستثمار وتحسين السياسة الاستثمارية، ثم عاد التذبذب سنة 2017 و2018، ووصل سنة 2020 إلى 1.125 مليار دولار وهي أقل قيمة منذ 2015، ويرجع هذا إلى جائحة كوفيد 19،

كما جاء في التقرير الاستثمار العالمي سنة 2020 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، ستؤدي أزمة كوفيد 19 إلى انخفاض هائل في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة تصل إلى 40 في المائة في 2020 ، كما أنه من يتوقع أيضا ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا انخفاضا حادا، بعد التراجع المسجل في 2019، وستقلص جائحة كوفيد19 بشدة الاستثمار الأجنبي في أفريقيا، مما يعكس الاتجاه العالمي،وسيتفاقم هذا الركود بانخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية بسبب ما يميز القارة من استثمارات موجهة نحو الموارد، كما أنه من المتوقع أن ترتفع الواردات بعد الحرب الروسية الأوكرانية بسبب ارتفاع أسعار البترول والغاز في السوق العالمية.(الأونكتاد، 2020، الصفحات 1-9-10)

الشكل رقم (01): تطور حجم التدفقات المالية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020

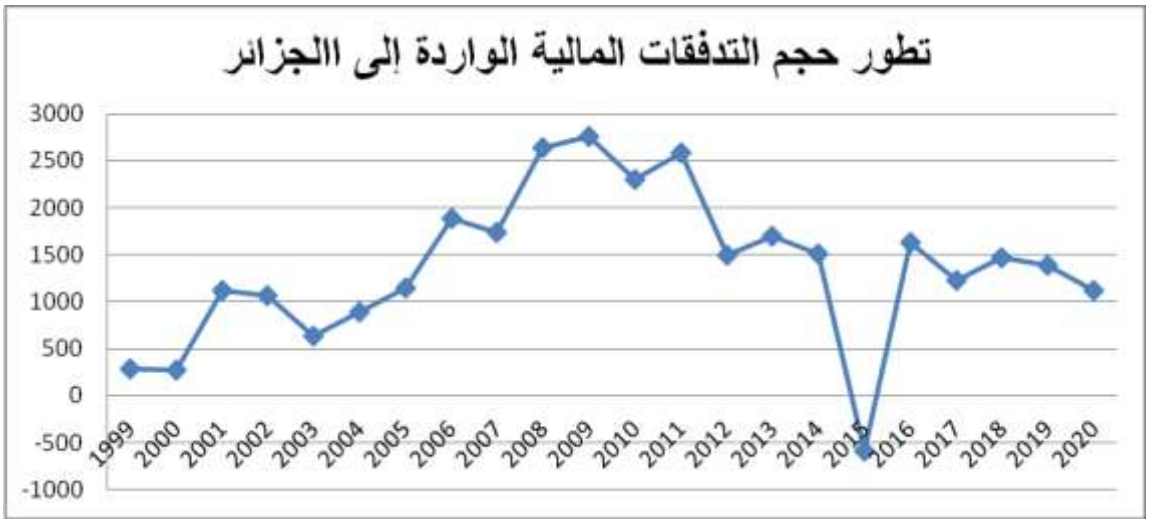

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (01).

من خلال تحليل حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشرة إلى الجزائر يتبين أن حجم هذه التدفقات لم يرقى إلى مستوى المجهودات المبذولة من طرف الدولة، بالرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا أن حصيلتها ظلت متواضعة، وما سيزيد الأمر سوءا الوضعية الوبائية العالمية جراء انتشار كوفيد 19، وما سينجر من الحرب الروسية الأوكرانية في سوق الطاقة والمنتجات الفلاحية.

2.4. تقييم مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر:

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وينظر إلى هذا المؤشر كأداة استراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد المقارنات فيما بينها،ويتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال وتتمثل في(مجموعة البنك الدولي): مؤشر بدء النشاط التجاري، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنقاذ العقود، مؤشر تسوية حالات الإعسار،(بكطاش و بوعزارة، 2020، صفحة 331).وفيما يلي الجدول رقم 2 يبين مؤشر سهولة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2014-2019.

الجدول رقم (02) : تطور ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال العالمي خلال الفترة 2014–2019

الترتيب خلال السنوات الثلاث الأولى من 189/ والسنوات المتبقية من 190

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب في المؤشر الإجمالي	153	154	163	156	166	157

Source : https://www.worldbank.org/en/programs/business-enabling-environment/doing-business-legacy

جاء ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال كما هو مبين في الجدول أعلاه في المرتبة 153 من أصل 189 دولة، وتأخرت أكثر سنة 2016 بالمرتبة 163 من 189. ووصلت إلى المرتبة 166 من 190 دولة سنة 2018،وإجمالا فان تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن كثرة الإجراءات والتدابير وتعددها، زيادة على ثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها نتيجة الأحداث السياسية وطبيعة المرحلة الانتقالية التي عاشها الشعب الجزائري أثناء وبعد تغيير النظام. ويرجع لكثرة الإجراءات البيروقراطية وارتفاع تكلفتها، وتتلخص أهم هذه المعوقات في(البنك الدولي):

- بدء مشروع استثماري في الجزائر يحتاج إلى 12 إجراء و18 يوم بتكلفة 11.3% بالمائة من متوسط الدخل الفردي.
- استخراج تراخيص البناء يحتاج إلى 19 إجراء ومدة 131 يوم.
- الحصول على الكهرباء يستلزم خمسة إجراءات في مدة 84 يوم.
- تسجيل ملكية عقارية يستلزم 10 إجراءات في مدة 55 يوم.
- الحصول على ائتمان في الجزائر هناك صعوبة وصيغ محدودة جدا للحصول على الاستثمار.
- التجارة عبر الحدود الدولية تشمل 149 ساعة من الامتثال الوثائقي.
- حماية المستثمر يعتبر هذا المؤشر ضعيفا.
- ضرائب مرتفعة حيث تبلغ 27 ضريبة في مدة 265 ساعة في السنة.
- تقليل الإجراءات البيروقراطية والروتينية المعتمدة.

5. خاتمة:

بينت الدراسة بقاء تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخل دون المستوى المطلوب، بالرغم من التحسن الطفيف، كما بينت الدراسة أن مناخ الاستثمار في الجزائر متنوع وخصب، لكنه يحتاج إلى مقومات لتفعيله، إن الوضعية المالية الصعبة التي تمر بها الجزائر وخاصة الاعتماد على قطاع المحروقات فرض عليها تنويع هيكلها الإنتاجي من خلال فتح المجال للاستثمار الأجنبي خاصة في القطاعات ذات المزايا النسبية كالفلاحة والصناعة.

تعد الحرية الاقتصادية من العوامل ذات الأهمية التي يجب مراعاتها عند وضع الخطط والاستراتيجيات في دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري، نظرا للدور الذي تتمتع به في تحفيز النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، رغم التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري، إلا أن ذلك لم ينعكس على وضعية الاقتصاد الجزائري، بل بقيت في ذيل الترتيب متأخرة عن الدول المجاورة كتونس والمغرب، على الرغم من امتلاكها لإمكانيات بشرية ومادية معتبرة، يرجع ذلك لكثرة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، خاصة في مجال الاستثمار، القطاع المالي، إدارة شؤون الملكية ووجود الفساد فيها.

ضعف عوامل ابتكار التطور التكنولوجي، وضعف كل من مستوى التعليم العالي والتدريب، كفاءة الأسواق، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني ومدى اتساع السوق.

1.5.نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** يتوقف قرار الاستثمار الأجنبي على جملة من المحددات القانونية، السياسية والاقتصادية، فقد تم إثبات صحتها حيث تلعب المحددات القانونية والسياسية والاقتصادية دورا هاما في تحديد قرار المستثمر الأجنبي الذي يطمح إلى بيئة مستقرة ومحفزة.

- **الفرضية الثانية:** عدم فعالية الإصلاحات الاقتصادية خاصة في القطاع المالي والخصخصة، أدى إلى قلة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، كما ساهمت جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19- في تقليل حجمها تم إثبات صحتها، فحجم تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشرة إلى الجزائر لم يرقى إلى مستوى المجهودات المبذولة من طرف الدولة، بالرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا أن حصيلتها ظلت متواضعة، وما سيزيد الأمر سوءا الوضعية الوبائية العالمية جراء انتشار كوفيد 19.

- **الفرضية الثالثة:** يمثل مناخ الاستثمار بالجزائر عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم إثبات صحتها، وليست الجزائر فقط حيث جاء في تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين.

2.5. النتائج المتوصل إليها:

-حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشرة الى الجزائر لم يرقى إلى مستوى المجهودات المبذولة من طرف الدولة بالرغم من كل الإصلاحات المختلفة التي قامت بها الجزائر إلا أن حصيلتها ظلت متواضعة

- مناخ الأعمال في الجزائر وجهة صعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة.

- جاءت الجزائر في ترتيب متأخر في مؤشر سهولة أداء الأعمال بسبب كثرة الإجراءات والتدابير وتعددها، زيادة على ثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها.

وفي الأخير يمكن القول إن الجزائر يسودها مناخ استثماري غير تنافسي، راجع لكثرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم جاهزيته للمنافسة الدولية مقارنة بالاقتصاديات العربية، لا يزال يحتاج إلى الكثير من الإصلاحات وأهمها محاربة الفساد المتفشي في معظم القطاعات الحساسة.

3.5. التوصيات:

يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

- وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي يشمل قطاع السياحة والفلاحة.
- بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع والاعتماد على المنتج المحلين وخاصة مع ما أظهرته جائحة كوفيد 19 .
- تحويل بيئة الأعمال إلى مناخ أكثر جاذبية بما يتناسب مع الإمكانات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر.
- إعادة النظر في قانون الاستثمار مع تقليل القيود القانونية المطبقة على المستثمرين الأجانب، وكذلك العمل على التبسيط من شروط وإجراءات إنشاء المؤسسات.

6. قائمة المراجع:

1.6. الكتب

- عبد الحميد عبد المطلب. (2003). الجات وآليات منظمة التجارة العالمية. مصر: لدار الجامعية للنشر.
- عبد السلام أبو قحف. (2000). إدارة الأعمال الدولية. بيروت: الدار الجامعية.
- عبد السلام أبو قحف. (1998). مقدمة في إدارة الأعمال الدولية. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع.
- عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عمر صقر. (2003). العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة. مصر: الدار الجامعية.
- محمد بلقاسم بهلول. (1993). الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الرسائل والأطروحات
- جمال بلخباط. (2015). جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي – دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب
- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصاديو والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة باتنة1.

2.6. المقالات العلمية

- الياس ميدون. (2020). الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق احصائه دراسة استكشافية. (مجلة البحوث و الدراسات التجارية، المحرر) 4 (2).فتيحة بكطاش، و أحلام – بوعزارة. (أكتوبر، 2020). تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر. مجلة الإستراتيجية والتنمية ، الصفحات 319-337.
- فريد النجار. (1995). النماذج الأساسية للتنسيق الضريبي لتنمية الاستثمار الدولي. القاهرة، ندوة التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة: جامعة الدول العربية.
- المواقع الالكترونية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد. (2020). تقرير الاستثمار العالمي.
- موقع البنك الدولي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 05 06، 2022، من البنك الدولي:

https://worldbank.org/en/programs/business-enabling-environment/doing-business-legacy